مكتبة
جامعة الإنسانية
بقاح دار الأمان

الوسائل الحديثة للإثبات فى مجال الجرائم والعقوبات
دراسة مقارنة فى الفقه الإسلامي والقانون الصينى المعاصر

إعداد الباحث

حسن بن صالح
LA ZHONG YI

قدمت الرسالة لمركز البحوث والدراسات العليا جامعة الانسانية
لنيل درجات التخصص الماجستير فى الفقه

2014م-1434هـ

للإطلاع والمراجعة
11 AUG 2014

الملخص

تتحدث هذه الدراسة فيما حول مدي حجية الوسائل الحديثة في الإثبات الجنائي في الفقه الإسلامي والقانون الصيني

الوسائل متفق عليها بين الفقهاء في الفقه الإسلامي : وهي الإقرار والشهادة، والقرائن فيها خلاف، والراجح وهي حجة، والبصمة الوراثية (ومصادرها هي الدم، والشعر، والمني، واللعاب، والعرق، والصوت، والبصمات، والقيء والبول والبراز). وقع فيها خلاف بين الفقهاء في إثبات الحدود والقصاص، يبينما لم يختلفوا في حجيتها في إثبات التعزيرات لأنها قرينة قطعية، والراجح أنها حجة في إثبات الحدود والقصاص، وفي حالة النفي 100%، وفي حالة الإثبات 99.99% تقريبا، والتسجيل الصوتي والصورة والكلب البوليسي فهذه لا تعتبر حجة في إثبات الجنائي، لأن في ذلك شبهات كثيرة، وفي التسجيل الصوتي فيها ما يسمى "بالمونتاج"، وفي الصورة فيها ما يسمى "بالدبلجة"، والكلب البوليسي فيها ما تسمى ضعف الشم بسبب حال الجو والكلب ومرضه وضعف تدبيره وشدة جوعه، لأن الحدود تدرأ بالشبهات، وفي الحديث " فإن الإمام لأن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة".

أما القانون الصيني يعتبر هذه الوسائل الحديثة حجة في الإثبات الجنائي، وتدل ذلك لما ذكرت في البحث عن الأدلة من نصوص القانون الصيني، وهي : الدليل الكتابي والمادي، قول الشواهد، قول المجني عليه، إعتراف المتهم وتبريره، آراء التقييم، الإستطلاع ومدوّنات الفحص، المواد السمعية والبصرية، الأدلة الأخرى من البريد الإلكتروني، تبادل بيانات الإلكتروني، مدونات الدردشات من الإنترنت، البلوق من الإنترنت، رسائل الجوال، التوقيعات وإسم المنطقة من الالكترونية، وأيدت ذلك لما ذكرت من النصوص القانونية وأمثلة من القضايا كافية تدل على أن هذه الوسائل الحديثة حجة في القانون الصي

Ringkasan

Kajian ini mengungkapkan sejauh mana cara penggunaan medium moden dalam menetapkan jenayah menurut undang-undang islam dan undang-undang cina.

Medium-medium yang disepakati oleh ulama dalam perundangan islam meliputi pengakuan (ikrar) adanya saksi, adanya bukti-bukti kesalahan, hujjah pandangan lebih kuat dan kesan dari cap jari sumbernya meliputi (darah, rambut, air mani, air liur, peluh, suara, kesan jari, muntahan, air kencing dan najis). Terdapat perbezaan diantara fuqaha' dalam menetapkan batas hukuman Hudud dan Qisas, namun mereka tidak berbeza pandangan dalam menetapkan hukuman ta'zir kerana ia dianggap sebagai bukti yang kuat, hanya pandangan yang paling kuat sahaja yang boleh diterima dalam menetapkan hukuman Hudud dan Qisas, dalam kes penafian ١٠٠٪ dan dalam pembuktian ٩٩.٩٩٪. Rakaman suara dan gambar serta penggunaan anjing polis tidak dikira sebagai hujah dalam menetapkan sesuatu jenayah, kerana terdapat banyak kekeliruan, adanya montage dalam rakaman suara, dan ..... dalam gambar dan pada anjing polis mungkin berlaku lemahnya deria penciuman yang berlaku sebab factor cuaca, sakit, kurang dilatih dan lapar, kerana hudud mesti dihindari dengan syubhah, dalam hadis Rasulullah SAW:" jika hakim tersalah dalam pengampunan lebih baik dari tersalah dalam menjatuhkan hukuman". Adapun undang-undang cina menganggap medium-medium moden sebagai hujjah pembuktian dalam menetapkan janayah, hal itu berdasarkan atas apa yang telah disebutkan pada kajian tentang dalil-dalil dari undang-undang cina, meliputi: bukti tertulis dan bukti objek, pengakuan saksi, pengakuan mangsa, akuan pendakwa, pandangan panel penilai, kajian dari pemeriksaan, objek audio dan visual dan bukti-

bukti yang lain dari email, pertukaran data dalam internet, penulisan chatting, blog, sms, tandatangan dan nama laman web, dan telah dinyatakan sebelumnya dari undang-undang dan contoh isu-isu cukup untuk menunjukan bahawa medium- medium moden tersebut dijadikan sebagaihujjah dalam undang-undang cina.

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

شكر وتقدير.....أ

ملخص.....ب

ملخص باللغة الملايوية.....ج

إقرار.....د

فهرس المحتويات.....هـ

مقدمة.....1

التمهيد في عموميات الإثبات.....12

المبحث الأول : تعريف الإثبات 13

المبحث الثاني : أهمية الإثبات 17

المبحث الثالث : شروط الإثبات وضروريته 19

الباب الأول : أدلة الإثبات وفيه ثلاثة فصول 23

الفصل الأول : الإثبات بالإقرار وفيه ثلاثة مباحث 24

المبحث الأول : تعريف الإقرار. 25

المبحث الثاني : أركان الإقرار وشروطه.....26

المبحث الثالث : مشروعيته وحجيته.... 29

الفصل الثاني : الإثبات بالبينة. وفيه ثلاثة مباحث.. 33

المبحث الأول : تعريف الشهادة ومشروعيتها..... 34

المبحث الثاني : أركان الشهادة وشروط الشاهد 38

المبحث الثالث : الرجوع عن الشهادة.....41

الفصل الثالث : الإثبات بالقرائن، وفيه ثلاثة مباحث.....43

المبحث الأول : تعريف القرينة.....44

المبحث الثاني : مذاهب الفقهاء في القضاء بالقرائن 46

المبحث الثالث : إثبات الحدود بالقرائن.....55

الباب الثاني : الإثبات بالوسائل الحديثة، وفيه ثلاثة فصول.....60

الفصل الأول : الإثبات بالبصمة الوراثية، وفيه أربعة مباحث.....61

المبحث الأول : تعريف البصمة الوراثية في اللغة والإصطلاح الشرعي 62

المبحث الثاني : ماهية البصمة الوراثية 65

المبحث الثالث : دور البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون الصيني المعاصر 70

المطلب الأول : دور البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي في الشريعة الإسلامية.....70

الفرع الأول : مدى حجية البصمة الوراثية في إثبات الجرائم التعزيرية في الشريعة الإسلامية.....72

الفرع الثاني : مدى حجية البصمة الوراثية في إثبات الجرائم الحدية والقصاص في الشريعة الإسلامية.....74

المطلب الثاني : دور البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي في القانون الصيني المعاصر 91

المبحث الرابع : مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني 103

الفصل الثاني : الإثبات بالتسجيل الصوتى والصورة، وفيه خمسة مباحث 105

المبحث الأول: تعريف التسجيل الصوتي والصورة 106

المبحث الثاني : ماهية التسجيل الصوتي والصورة 109

المبحث الثالث : أنواع التسجيل والصور 112

المبحث الرابع : مدى حجية التسجيل الصوتي والصورة في الإثبات الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون الصيني المعاصر 116

المبحث الخامس : مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني.....125

الفصل الثالث : الإثبات بالكلب البوليسي، وفيه أربعة مباحث.....127

المبحث الأول: الأساس العلمي لإستخدام الكلب البوليسي.....128

المبحث الثاني : مجالات إستخدام الكلب البوليسي 131

المبحث الثالث : آراء الفقهاء في إستخدام الكلب البوليسي في إثبات العقوبات في الشريعة الإسلامية والقانون الصيني في حجيته 133

المبحث الرابع : مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الصيني.....143

الخاتمة 145

المصادر والمراجع 149